

المحاضرة الأولى: قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة اقتصادية (نظرة عامة حول أدوات وأساليب التحليل)

تمهيد:

تُعدّ القوائم المالية من أهم الوسائل التي تُمكن مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة (الإدارة، المساهمون، الدائنون، الدولة، المستثمرون...) من تقييم أدائها المالي والاقتصادي. غير أن هذه القوائم لا تكشف بشكل مباشر عن كل ما يتعلق بالوضع المالي، بل تحتاج إلى **قراءة تحليلية معمقة** تسمح باستخلاص المؤشرات التي تبرز القوة أو الضعف في الأداء المالي للمؤسسة.

ومن ثَمَّ، فإنّ تحليل القوائم المالية يُعدّ أداةً أساسية لاتخاذ القرار الاقتصادي والمالي السليم، إذ يُمكن من تشخيص الوضع المالي، وتقييم القدرة على تحقيق الأرباح، وضمان الاستمرارية والقدرة على السداد.

التحليل المالي هو عملية دراسة منهجية للبيانات المالية بغرض تقييم أداء المؤسسة خلال فترة معينة، والكشف عن اتجاهاتها المستقبلية. ويهدف إلى الإجابة على مجموعة من الأسئلة الجوهرية مثل:

* ما مدى ربحية المؤسسة؟

* ما هي درجة سيولتها؟

* كيف هو توازنها المالي؟

* وما هي قدرتها على التمويل الذاتي والنمو؟

أهداف تحليل القوائم المالية:

* تقييم الوضع المالي والنتائج المحققة.

* الحكم على كفاءة استخدام الموارد المالية.

* مقارنة الأداء عبر الفترات الزمنية أو مع مؤسسات مماثلة.

* الكشف عن نقاط القوة والضعف واقتراح الحلول الملائمة.

* دعم القرارات الإدارية والاستثمارية.

التحليل المالي بواسطة النسب هو أحد أساليب التحليل المالي التي تستخدم النسب المالية لتقييم أداء الشركة. هذه النسب تقدم مؤشرات على قدرة الشركة على تحقيق الأرباح، إدارة الأصول، وكفاءتها في استخدام الموارد، بالإضافة إلى قياس قوتها المالية.

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها و يود تاريخ استخدامها إلى منتصف القرن التاسع عشر ، و تنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية و التقارير

المحاسبية بهدف إضافة دلالات ذات مغزى و أهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم لكي تقدم لنا معلومات تساعد على تقييم وضع المنشأة و اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة .

1. النسب المالية

1.1. تعريف النسب المالية

تعرف النسب المالية بأنها علاقة بين رقمين و ناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى متفق عليها ، حيث تسمى هذه المتفق عليها بالنسبة المرجعية أو نسبة الصناعة التي تنتمي إليها الشركة .

يقصد بالنسب المالية العلاقة بين متغيرين (رقمين) تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة حين يصعب الاستدلال بكل واحد منها بشكل مطلق ، فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللا عندما يكون بشكل منفرد و بالتالي يجب النظر إلى الأرقام و هي مرتبطة أو منسوبة إلي بعضها البعض حتى نتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة .

تشير أي نسبة إلى قسمة عنصر على آخر مثل: القيمة المضافة /رقم الأعمال، كما تشير إلى العلاقة بين بندين أو أكثر من البنود القوائم المالية و ذلك بقصد الكشف عن نواحي القوة و الضعف في السياسة المالية.

وتسمح النسب المالية إلى إجراء مقارنات سواء بين مؤسسات ذات أحجام مختلفة أو مقارنات لنفس المؤسسة لكن متعددة .

و بالتالي نستنتج مفهوم النسب المالية بشكل العام على انه العلاقة بين البسط و المقام و يجب أن تكون هذه العلاقة منطقية و منه النسب المالية هي إذن علاقة منطقية بين بندين أو أكثر من القوائم للمنشأة.

2.1. أهمية النسب المالية :

تعتبر النسب المالية أداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وتفسير سياسات النتائج المالية المعتمدة في المؤسسة.

و من هنا نستخلص أهمية النسب المالية المتمثلة في:

- تمكن من متابعة تطورات المؤسسة لفترات متعددة .
- تمكن من معرفة إمكانية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.
- تقدم معلومات حول فعالية المؤسسة و توازنها المالي.
- تحديد مدى استطاعة المؤسسة على تسديد التزاماتها الطويلة .

3.1. حدود استخدام النسب المالية في التحليل المالي

تعاني النسب المالية لدى استخدامها كأدوات لتحليل قصورا من زوايا عدة تحد إلى حد ملحوظ من فاعليتها و يرتبط معظم نواحي القصور بطبيعة البيانات المحاسبية التي تشتق منها هذه النسب، ويمكن حصر أهم مسببات هذا القصور في العوامل التالية:

- يصعب التحكم في الأرقام المالية في المؤسسة هذا ما يفقد النسب المالية السيطرة على ترابط الأرقام المالية الداخلة من جهة و بيانات الميزانية من جهة تقتقد الى خاصية التناسق و الانسجام و بالتالي يفقدها سمتي الموضوعية والمصادقية خصبصا خلال مرحلة ظروف التضخم .
- من جانب آخر تستخدم في إعداد القوائم المالية البدائل متعددة من أساليب القياس و الإفصاح مما يترك للمنشأة اختيار ما تراه منها بشرط التمسك في تطبيقها بمبدأ الإتساق او التماثل ذلك يجعل من البيانات المحاسبية و المحتواه في القوائم المالية المنشورة و كذلك النسب المالية التي تشتق منها غير القابلة للمقارنة بسبب تعدد أساليب القياس الأحداث الإقتصادية التي تعبر عنها تلك البيانات و هذا مايؤدي إلي إستخدام البدائل المتعددة للقياس المحاسبي و هذا الإستغلال هذه ميزة في تحسين صورتي الربحية للمنشأة و مركزها مالي هذا ما يعرف بظاهرة window dressing و ذلك يقلل من مصداقية النسب المالية التي تستخدم في المنشأة
- يصعب التوصل إلي معيار موحد لنسب معينة يصلح للمقارنة بين المنشأة العاملة في قطاع معين ذلك لأن المعيار المنشود و الذي يطلق عليه مصطلح النسبة المتوسطة للصناعة Industry average لا يمكن أن يكون موضوعيا طالما أن الأرقام التي استخدمت في تحديد هذا المتوسط تعبر عن أحداث إقتصادية قيست بمقياس مختلفة .
- يمكن للعوامل الموسمية أن تؤثر على التحليل النسب خاصة في بعض الصناعة المواد غذائية .
- صعوبة الركون إلي نسبة التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية trends لأنشطة المنشأة بسبب طبيعة الديناميكية لنشاط المنشأة و حقيقة كونه نشاط مستمرا و لعل ذلك هو السبب في الاتجاه الحديث في التحليل المالي قلل إلى حد كبير من أهمية النسب المالية ratios وذلك لحساب زيادة أهمية ما يعرف بمقاييس المعلومات information mesures القائمة على مفهوم entropy و المبني على الدالات اللوغاريتمية و هذا ما يفسر عدم قدرة النسب على إعطاء توقعات مستقبلية و يعود ذلك إلى اقتصار التحليل على التحليل على فترة زمنية محددة تقع بين نهاية السنة المالية المنتهية وبين بداية السنة المالية الجديدة .

2. التحليل المالي للميزانية المالية بواسطة النسب

تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب التي يستخدمها لتقييم الأداء و ترشيد القرارات و تحسين الإنتاجية للمؤسسة بل أن المحلل المالي يستطيع أن يشتق نسب أخرى وفق ترتيب علاقة ما بين البسط و المقام شرط أن تكون نتيجة هذه النسب تعطي تفسيراً لإحدى جوانب الأداء في المؤسسة و كيفية تحسين الإنتاجية و أهم هذه النسب مايلي :

1- نسب السيولة Liquidity ratios

السيولة هي سرعة و سهولة تحويل أصول أو موجودات أو ممتلكات المنشأة (الشركة) كالبضاعة أو المخزون ، و الديون المتراكمة على الزبائن ، و الأثاث و المركبات ، و المباني ... إلخ.

تقيس نسب السيولة مدى قدرة المنشأة على الوفاء بما عليها من إلتزامات قصيرة الأجل ، مما لديها من أصول سهلة التحويل إلى نقدية ، دون خسائر تذكر أو دون خسائر على الإطلاق ، و كما يبدو فإن نسب السيولة تعد مؤشرا لمدى إحتمال تعرض المنشأة للمخاطر الإفلاس ، الذي قد تنجم عن فشلها في سداد ما عليها من إلتزامات ومن أبرز نسب المالية : نسب التداول، و نسبة التداول السريع ، و نسبة النقدية و شبه النقدية ، سيولة الذمم ، سيولة المخزون

✓ **نسبة التداول:** تشير نسبة التداول إلى قدرة الشركة على مواجهة الخصوم المتداولة ويتم احتساب هذه النسب بقسمة الأصول المتداولة على خصوم المتداولة

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة (قيم جاهزة و قيم قيد التحقيق و قيم الإستغلال)}}{\text{الخصوم المتداولة (أوراق الدفع ، د.ق. أ أو المصروفات المستحقة و غيرها من د.ق. أ.)}}$$

✓ **نسبة السيولة السريعة :** تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها و ذلك باستخدام الأصول التي يصعب تحويلها إلى النقدية و استبعاد هذه الأصول و تحتسب هذه نسبة بقسمة الأصول النقدية و شبه النقدية على الخصوم المتداولة و تحتسب هذه نسب وفق النموذج التالي :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول النقدية و شبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

و بالتالي تستطيع المؤسسة باستعمال هذه نسبة تحديد ما تحتاجه و بماذا تستوفي من ديونها ق.أ اعتماد على ما تمتلكه من الأصول النقدية و شبه النقدية حيث تكون محصورة بين 0,2 حد الأدنى و 0,3 حد الأقصى و هناك من يقول 0,4

✓ **نسبة السيولة المختصرة:** تعتبر هذه النسبة أضيق من نسبة التداول و هي تعبر عن النسبة الحقيقية للسيولة لأنها تستبعد أصعب العناصر التي تحول إلى نقدية .

و تحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة}}{\text{الديون ق. أ.}}$$

وتكون هذه النسبة بين حد أدنى 0,3 و حد أقصى 0,5 أي قيم الجاهزة تساوي نصف د.ق. أ. أو أقل .

2- نسب النشاط و المردودية الهيكلية

✓ **نسب النشاط Activity or utilization ratios**

و تقيس هذه المجموعة من النسب كفاءة إدارة موارد المنشأة من خلال مقارنة مبيعاتها الصافية من الاستثمار في مجموعة رئيسية من الموجودات "أي مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية على مختلف أنواع الأصول " كما تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن

من السلع و الخدمات و تحقيق أكبر عدد من أرباح و تفترض تلك النسب وجود توازن مناسب من المبيعات و أصولها كالمخزونات و الأصول الثابتة و مجموعة موجودات و تعمل على الكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن .

و توجد نسب عديد لقياس الكفاءة النشاط المؤسسة أهمها :

(أ) معدل دوران إجمالي الأصول (Total asset turnover)

يتم احتساب هذا المعدل بقسمة قيمة المبيعات على الإجمالي أصول الشركة و يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول الشركة و تمثل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

(ب) معدل دوران الأصول الثابتة (Fixed asset turnover)

يشير معدل دوران الأصول الثابتة إلى مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام الأصول الخاصة بالشركة لتوليد و تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$$

كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياسا بمعيار المقارنة في التحليل المالي كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة.

(ج) معدل دوران الأصول المتداولة (Current asset turnover)

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها المتداولة في إنتاج مبيعات و يتم حسابه وفق العلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

فإذا زاد هذا المعدل أي عدد الدوران الأصول المتداولة زادت انتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات و بالتالي تعظيم الأداء التشغيل و عكس عندما ينخفض المعدل الدوران يعني ضعف الاستغلال الأصول المتداولة في خلق مبيعات .

(د) معدل دوران المخزون (Inventory turnover ratio)

تشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى الشركة و كلما زادت هذه النسبة كانت مؤشرا إيجابيا على أداء إدارة المبيعات في الشركة بحيث تستطيع الشركة أن تحقق أرباح كبيرة باستخدام هامش

الربح أقل من الشركات المماثلة و التي لديها معدل الدوران مخزون أقل و هي ميزة تنافسية كبيرة يمكن الاستفادة منها و تحسب من خلال المعادلة التالية :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{الإيرادات (تكلفة المبيعات)}}{\text{البضاعة (متوسط رصيد المخزون)}}$$

فإذا كان معدل الدوران يتناسب مع معدلات السوق فإنه من الأجدر عدم استبعاده، أما إذا وجد بأنه لا يتناسب و معدلات السوق ، فلن تطبيق السيولة تصبح مقبولة علما ان معدل دوران المخزون السلعي من النسب المشتركة ،حيث يتم الحصول على تكلفة المبيعات من قائمة الدخل متوسط المخزون السلعي يؤخذ من قائمة المركز المالي وهذه المعادلة من ابرز المعادلات التي يعتمد عليها المحلل المالي .

هـ) معدل دوران الموردين

تهتم هذه النسبة بتحديد المدة المتوسطة لتسديد ما على المؤسسة من ديون اتجاه الموردين ونميز بين المؤسسات التجارية و الصناعية نظرا لاختلاف في إعادة المشتريات.

المؤسسة التجارية:

$$\text{مدة دوران الموردين} = \text{مجموع قيمة الموردين} + \text{أوراق الدفع / مشتريات البضائع} \times 360.$$

المؤسسة الصناعية :

$$\text{مدة دوران الموردين} = \text{مجموع قيمة الموردين} + \text{أوراق الدفع / مشتريات المواد الأولية} \times 360.$$

و) معدل دوران الزبون

$$\text{مدة التحصيل من الزبائن} = \frac{\text{الزبائن + أوراق القبض}}{\text{رقم الأعمال السنوي}} \times 360 \text{ يوم}$$

تمثل المدة المتوسطة للبيع الأجل، أو متوسط مدة تحصيل الزبائن وأوراق القبض.

$$= \frac{\text{رقم الأعمال السنوي}}{\text{الزبائن + أوراق القبض}} \text{ عدد التحصيل من الزبائن}$$

يمثل العدد المتوسط لتحصيلات قيم المبيعات.

3- مؤشرات الربحية

أ. مفهوم نسب خاصة بتوزيع الأرباح

هي النسب التي تبين سياسة الشركات بتوزيع الأرباح وفرص نمو هذه الأخيرة في المستقبل ،اي إن هذه النسب تقيس ما يحققه السهم من الأرباح وتستعمل هذه النسب على نطاق السوق ككل لقياس ربحية الاستثمار في الأسهم.

ب. مفهوم الربح والربحية

يمكن تعريف الربح من المفهوم الاقتصادي على انه مقدار التغير في قيمة الصافي لأصول الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة ،أما من المفهوم المحاسبي فهو الفرق بين الإيرادات المتحققة من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تكتسبها هذه الوحدة خلال هذه الفترة .

أما الربحية فهي عبارة عن علاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح ،وتعد الربحية هدفا للمؤسسات ومقياس للحكم على كفاءتها .

يمكن تقييم نسب الربحية إلى قسمين: نسب الربحية المرتبطة بالمبيعات، نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات.

أولاً: نسب الربحية المرتبطة بالمبيعات Profitability Ratios Related to Sales

تقوم هذه النسب على أساس أن المنشأة يجب ان تكون قادرة على تحقيق الربح الكافي من كل دينار حصلت عليه من إيرادات المبيعات ،بحيث تستعمل هذه الأرباح في تغطية المصاريف وفوائد القروض وتصنف هذه النسب على أنها من نسب قائمة الدخل ،حيث تستخرج مختلف بنودها من تلك القائمة وتضم هذه النسب ،نسبة مجمل الربح إلى المبيعات ،نسبة مصاريف التشغيل إلى صافي المبيعات ونسبة صافي الربح إلى مبيعات .

1- نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات

كما تعرف هذه النسبة بنسبة هامش الربح ويتم من خلالها قياس قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح من النشاط الرئيسي كنشاط الاتجار في البضائع في المنشأة التجارية ويمكن الحصول على هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

$$\text{نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات} = \frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

2- نسبة مصاريف التشغيل إلى صافي المبيعات

تبين هذه النسبة مقدار ما تستنزفه مصاريف التشغيل من صافي المبيعات ويمكن احتساب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

$$\text{نسبة مصاريف التشغيل إلى صافي المبيعات} = \frac{\text{مصاريف التشغيل}}{\text{صافي المبيعات}}$$

3- نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات

تقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح و صافي المبيعات، ويتم ذلك من خلال الصيغة التالية:

$$\text{نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

ثانيا:نسبة الربحية المرتبطة بالاستثمارات

هي نسبة مختلطة يتم الحصول على بنودها من قائمتي الدخل وقائمة الوضع المالي، وتسمى أيضا بنسب العائد على الاستثمار.

وهي نسب تربط بين صافي الربح وبين الاستثمارات، وتأخذ هذه الاستثمارات مفاهيم مالية عدة وهي: الأصول، حقوق الملكية، رأس المال.

1- نسبة صافي الربح إلى الأصول

وتعرف بالعائد على الأصول (ROA) وتعتبر هذه النسبة عن العلاقة بين صافي الربح والأصول، تأخذ هذه النسبة الصيغة التالية:

$$= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموعة الأصول}} \text{العائد على الأصول}$$

2- نسبة العائد على حقوق الملكية

هي نسبة من نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات حيث يتم بموجبها الربط بين صافي الربح المتحقق خلال فترة ما و بين حقوق الملكية لنفس الفترة وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية :

$$= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} \text{العائد على الحقوق الملكية}$$

3- العائد على رأس المال المستثمر

ويتم بموجب هذه النسبة الربط بين صافي الربح ورأس مال المستثمر وتتخذ النسبة الصيغة التالية:

$$= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{رأس المال المستثمر}} \text{العائد على رأس المال المستثمر}$$

يمكن هنا أن نلخص كل النسب المالية في الجدول التالي:

الجدول رقم 04 : ملخص النسب المالية

النسبة / التصنيف	الصيغة الرياضية	مؤشرات الارتفاع و الانخفاض
نسب السيولة		
نسبة التداول	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$	يكون مؤشر الارتفاع جيدا و يبين قدرة المنشأة على سداد ديونها القصيرة الأجل من أصولها المتداولة.

نسبة السيولة السريعة	<u>الأصول المتداولة - المخزون</u> الالتزامات المتداولة	يشير ارتفاع النسبة إلى إمكانية سداد الالتزامات المتداولة من الأصول السريعة التحول إلى نقد و دون اللجوء إلى المخزون في ذلك.
نسبة النقدية	<u>النقدية و ما يعادلها</u> الالتزامات المتداولة	مؤشر الارتفاع يبين امتلاك المنشأة للسيولة و النقدية اللازمة لسداد ديونها في المدى القصير.
نسب هيكل التمويل (المديونية)		
نسبة المديونية	<u>إجمالي الإلتزامات</u> حقوق الملكية	مؤشر الارتفاع غير جيد و يبين عدم قدرة الشركة على خدمة دينها مما يزيد من مخاطر أصحاب القروض و المستثمرين.
نسبة إجمالي الديون للموجودات	<u>إجمالي الإلتزامات</u> إجمالي الأصول	مؤشر الانخفاض إيجابي من وجهة المقرضون لأن ذلك الانخفاض يتيح لهم هامش أمان أكبر.
نسبة الديون الطويلة الأجل إلى الأصول الثابتة	<u>إجمالي الإلتزامات الثابتة</u> إجمالي الأصول الثابتة	مؤشر الارتفاع بين المساهمة الكبيرة الأجل في تمويل امتلاك الأصول التمويل الثابتة و هو مؤشر مقلق لأصحاب الصلة و خاصة المقرضين و المستثمرين.
نسبة تغطية الفوائد	<u>صافي الدخل قبل الفوائد و الضريبة</u> مصرف الفائدة السنوية	مؤشر الارتفاع يبين قدرة المنشأة على سداد فوائد التزاماتها و قروضها دون أية ارباكات.
نسب الربحية		
نسبة مجمل الربح إلى المبيعات	<u>مجمل الربح</u> صافي المبيعات	المؤشر العالي بين نجاح المنشأة في تحقيق الأرباح اللازمة من النشاط الرئيس بعد سيطرتها على عناصر

كلفة المبيعات.		
المؤشر العالي يعتبر مؤشرا سلبيا على عدم قدرة المنشأة على السيطرة على مصاريف التشغيل.	$\frac{\text{صافي التشغيل}}{\text{صافي المبيعات}}$	نسبة صافي الربح إلى المبيعات
يبين المؤشر المرتفع لهذه النسبة الأداء العام الجيد للمنشأة في مجمل أنشطتها.	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$	نسبة صافي الربح إلى المبيعات
إن الحصول على المؤشر مرتفع لهذه النسبة يبين الكفاءة التشغيل لإدارة المنشأة و نجاحها في استخدام أصولها بكفاءة لتوليد الأرباح	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول}}$	العائد على الأصول
يوضح المؤشر العالي لهذه النسبة يبين الكفاءة التشغيلية لإدارة المنشأة و نجاحها في استخدام أصولها بكفاءة لتوليد الأرباح .	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$	العائد على الحقوق الملكية
		نسب السوق
النسبة العالية لعائد السهم العادي تبين الكمية العالية من الأرباح لكل سهم لذا فإن المؤشر العالي لها يعد مؤشرا ايجابيا.	$\frac{\text{صافي الدخل} - \text{توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية}}$	عائد السهم العادي
المؤشر العالي لهذه النسبة يبين المقدار النقدي العالي الذي سيحصل عليه كل سهم عادي و هو مؤشر إيجابي بالنسبة للمساهمين.	$\frac{\text{توزيعات حملة الأسهم العادية}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية}}$	توزيعات السهم العادي
ارتفاع هذا المؤشر بشكل ثابت يبين السياسة التي تتبعها المنشأة في توزيع أرباح نقدية جيدة لمساهميها من إجمالي الربح المتحقق.	$\frac{\text{التوزيع النقدي المعلن}}{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}$	نسبة توزيعات الأرباح
ارتفاع مؤشر هذه النسبة يعتبر مؤشرا ايجابيا للمستثمرين و المساهمين و	$\frac{\text{السعر السوقي للسهم العادي}}{\text{عائد السهم}}$	نسبة سعر السهم إلى ربحه

يقاس توقعاتهم لأداء الشركة الجيد في المستقبل.		
المؤشر المرتفع لهذه النسبة يعد مؤشرا ايجابيا و يدل على أداء الشركة الجيد و النمو المستمر فيها.	<u>حقوق المساهمين</u> عائد الأسهم العادية	القيمة الدفترية للسهم
المؤشر العالي لهذه النسبة يعد مؤشرا جيدا و يعكس النظرة الجيدة للمستثمرين تجاه أداء المنشأة.	<u>السعر السوقي للسهم</u> القيمة الدفترية للسهم	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم
		نسب النشاط:
الزيادة في معدل دوران المخزون تشير إلى كفاءة الإدارة في إدارة مخزونها و سرعتها في التحويل ذلك المخزون إلى نقدية.	<u>كافة المبيعات</u> متوسط المخزون	معدل دوران المخزون
الزيادة في متوسط فترة التخزين يعتبر مؤشر غير جيد و يشير إلى فشل المنشأة في إدارة مخزونها.	<u>360</u> معدل دوران المخزون	متوسط فرق التخزين
معدل الدوران العالي هنا يعتبر مؤشرا ايجابيا و يدل على سرعة حركة الاستثمار في المنشأة.	<u>المبيعات الأجلة</u> متوسط الذمم المدينة	معدل دوران الذمم
كلما انخفضت فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا على كفاءة المنشأة في تحصيل ذممها المدينة.	<u>360</u> معدل دوران الذمم المدينة	فترة التحصيل
يبين المؤشر العالي لمعدل دوران الموجودات أن الإدارة تستغل أصولها بكفاءة و فعاليتها.	<u>صافي المبيعات</u> إجمالي الموجودات	معدل دوران الموجودات
يشير المؤشر العالي لهذه النسبة إلى كفاءة الإدارة في استخدام صافي رأس مالها العامل في توليد الإيرادات.	<u>صافي المبيعات</u> صافي رأس المال العامل	معدل دوران صافي رأس المال العامل

3. دراسة مؤشرات التوازن المالي

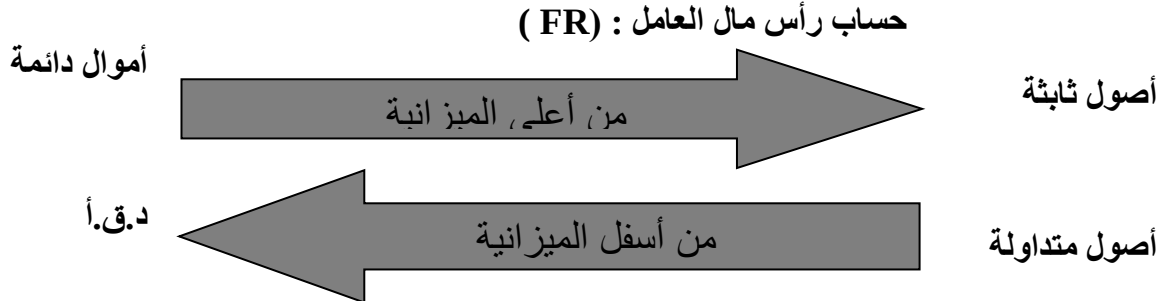
التوازن المالي هو مقدار المؤسسة على التسيير بشكل عادي و التوفيق ما بين استحقاقية الخصوم و سيولة الأصول. وتحدد قاعدة التوازن المالي على أساس أن الأموال الدائمة هي التي ستمول الأصول الثابتة ، و أن الأصول المتداولة تغطي الديون قصيرة الأجل و أن هذه القاعدة تركز على علاقيتين هما :

الأصول الثابتة = الأموال الدائمة . و الأصول المتداولة = ديون قصيرة الأجل .

1- رأس مال العامل (FR):

تعريف رأس مال العامل : من أهم تعاريف رأس مال العامل هي :

- رأس مال العامل هو هامش الأمان للمؤسسات، فيعتبر جزء من الأموال الدائمة التي تمول الأصول المتداولة.
- رأس مال العامل هو صافي الأصول المتداولة مطروحا منه الخصوم المتداولة و يستخدم صافي المبلغ في سداد الالتزامات الخاصة بالمنشأة من نفقات و مصروفات خلال الفترة المحاسبية .
- رأس مال العامل هو أداة من التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة و الحكم على مدى توازنها المالي ، خاصة على المدى القصير ، و ذلك بتاريخ معين و يتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة كما يظهر في الشكل التالي :



❖ من أعلى الميزانية:

$$ر. م . ع = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

تسمح بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بأصول المتداولة

❖ من أسفل الميزانية:

$$❖ ر. م . ع = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة أجل}$$

تبين لنا مقياس نوعي لدرجة ثقة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات الجارية و ذلك حسب شركة تحويلها إلى سيولة

أنواع رأس مال العامل:

يمكن تقسيم رأس مال العامل الى أربعة أنواع :

رأس مال العامل الصافي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة، و هو رأس مال العامل الذي ذكرته سابقا.

رأس مال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول المتداولة، بعد الأصول الثابتة أي:

$$\text{ر. م. ع. الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{ر. م. ع. الخاص} = \text{رأس مال العامل صافي} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

رأس مال العامل الأجنبي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة

$$\text{ر. م. ع. الأجنبي} = \text{ر. م. ع. صافي} - \text{ر. م. ع. الخاص}$$

$$\text{ر. م. ع. الأجنبي} = \text{مجموع الديون}$$

2- احتياجات رأس مال العامل (BFR):

تعريف احتياجات رأس مال العامل

- "يمكن تعريف احتياجات رأس مال العامل على أنها رأس مال العامل الأمثل ، أي ذلك الجزء من الأموال و الذي يضمن المؤسسة توازنها المالي الضروري و تظهر هذه الاحتياجات عند المقارنة الأصول مع الموارد المالية قصيرة الأجل".

- احتياج رأس مال العامل هو ذلك الذي يقيس مبلغ الأصول المتداولة الغير ممولة من طرف الخصوم.

يمكن حساب احتياج رأس مال العامل بالعلاقة التالية:

$$\text{إ. ر. م. ع.} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيمة الجاهزة}) - (\text{د. ق. أ.} - \text{السلفيات المصرفية})$$

$$\text{إ. ر. م. ع.} = (\text{قيم الجاهزة} + \text{قيم قيد التحقيق}) - (\text{د. ق. أ.} - \text{السلفيات المصرفية})$$

حيث : إ. ر. م. ع. هو احتياج رأس مال العامل .

هناك ثلاث حالات تأخذها احتياجات رأس مال العامل توضحها فيما يلي :

أ) احتياجات رأس مال العامل الموجب (BFR أكبر من 0)

في هذه الحالة تكون استخدامات دوره الاستغلال للمؤسسة أكبر من مواردها ، إذا سوف تمول الاحتياجات القصيرة المدى إما بالاعتماد على الفائض في مواردها الطويلة المدى و اما بالاعتماد على الموارد مالية مكملة قصيرة المدى .

ب) احتياجات رأس مال العامل المعدوم (BFR يساوي 0)

هنا استخدامات الاستغلال للمؤسسة متساوية مع مواردها ، إذا ليس لديها احتياجات الاستغلال للتمويل لأن الخصوم الدورية (ديون قصيرة الأجل) كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة) .

ج) احتياجات رأس مال العامل سالب (BFR أصغر من 0)

في هذه الحالة استخدامات الاستغلال للمؤسسة أصغر من موارد استغلالها، إذا ليس لديها للتمويل لأن الخصوم الدورية فائضة عن احتياجات التمويل في أصول الاستغلال وهذا يعني أن المؤسسة لها فائض في رأس مال العامل و ذلك بعد تغطية و تمويل احتياجات الدورة.

3- الخزينة :

➤ تعريف الخزينة :

- يعتبر تسير الخزينة المحور الأساسي في تسير السيولة ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدار المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائئها.
- الخزينة هي مجموع السيولة التي هي تحت تصرف المؤسسة.
- الخزينة هي مجموعه الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلال أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً، و الخزينة الصافية على درجه كبيره من الأهمية لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة ، وتحسب عن طريق صافي القيم الجاهزة .

خ. ص = القيم الجاهزة – السلفيات المصرفية

حيث خ. ص هي الخزينة الصافية أو خ. ص = ر. م. ع - إ. ر. م. ع

حيث:

- إذا كان احتياج رأس مال العامل اقل من رأس مال العامل فان الخزينة تكون اكبر من الصفر.
- إذا كان احتياج رأس المال العامل اكبر من رأس مال العامل فان الخزينة تكون اقل من الصفر.
- إذا كان احتياج رأس المال العامل تساوي رأس مال العامل فان الخزينة تساوي الصفر.

4. أهمية التحليل المالي بواسطة النسب

التحليل المالي بواسطة النسب أداة فعالة لفهم الوضع المالي للمؤسسة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتحسين الأداء المالي، مما يجعله ضروريًا لكل من المؤسسة والمستثمرين والجهات التمويلية، تتمثل أهميته في النقاط التالية:

-**اتخاذ القرار**: يساعد الإدارة والمستثمرين والدائنين في اتخاذ قرارات مستنيرة تتعلق بالتمويل، والاستثمار، والتشغيل.

-**تقييم الأداء**: يساهم في قياس الأداء المالي عبر الزمن أو مقارنة المؤسسة بمثيلاتها في القطاع.

- **الكشف عن المشكلات**: يمكن أن يكشف عن ضعف السيولة، أو ارتفاع المديونية، أو انخفاض الربحية، مما يتيح التحرك المبكر.

-**تخطيط استراتيجي**: يوفر معلومات تساعد على التخطيط للنمو والتوسع وتقليل المخاطر.

وتحسين القدرة على التنبؤ بالمخاطر.

خلاصة:

يعتبر التحليل المالي في المؤسسة ضروريا لتقييم وضعية المؤسسة ماليا والحكم على كفاءة الإدارة وتقييم السياسات المالية المتبعة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والأداء والتقييم والتنبؤ بالمستقبل .

التحليل المالي بواسطة النسب أداة مهمة لتقييم الوضع المالي للمؤسسة بدقة وموضوعية. يساعد في فهم كفاءة الأداء المالي واتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة. يكشف عن نقاط القوة والضعف مثل السيولة والربحية والمديونية. يُستخدم للمقارنة مع الفترات السابقة أو مع مؤسسات أخرى في نفس القطاع. يساهم في تعزيز التخطيط المالي